تاريخ الاستلام: 2020/03/22 تاريخ القبول: 2020/04/11

دور الأجهزة المقاولاتية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر

The role of the contracting agencies in achieving rural development in Algeria

ط.د تكواشت رانية
Takouachet.rania@univ-jijel.dz
مخبر: اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة
جامعة جيجل (الجزائر)

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى بيان دور الأجهزة الإدارية للمقاولاتية و المتمثلة في " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) .

والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI) والصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) والصندوق الوطني للإستثمار (FNI)" في تدعيم التنمية الريفية في الجزائر

في هذه الورقة البحثية سنحاول عرض الأسس النظرية التي تتعلق بتنمية الريفية وعرض نظرة حول الأجهزة الإدارية للمقاولاتية في الجزائر ثم بيان احصائيات حول مساهمة هذه الأجهزة في دعم التنمية الريفية.

توصلت هذ الدراسة أن الأجهزة مقاولاتية دور كبير في تدعيم التنمية الريفية من خلال خلق فرص العمل ومواجهة مشاكل التنمية الريفية كبطالة والفقر وتدعيم القطاع الزراعي من خلال منح القروض مما يساعد على تنمية الريفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، أجهزة الإدارية للمقاولاتية ، الجزائر

abstract

This study aims to explain the role of the administrative agencies of the contracting entity, which is the "National Unemployment Insurance Fund (CNAC), the National Agency for Support and Employment of Youth (ANSEJ)" and the National Agency for the Management of Microcredit (ANGEM).

And the National Investment Promotion Agency (ANDI), the Small and Medium Enterprise Loan Guarantee Fund (FGAR), and the National Investment Fund (FNI) "in boosting rural development in Algeria"

In this research paper, we will try to present the theoretical foundations that relate to rural development and offer a look at the administrative machinery of contracting in Algeria and then provide statistics on the contribution of these agencies to support rural development.

This study concluded that entrepreneurial bodies play a major role in supporting rural development by creating job opportunities, facing rural development problems such as unemployment and poverty, and strengthening the agricultural sector through granting loans, which helps rural development in Algeria.

Key words: rural development, administrative machinery for contracting, Algeria

المؤلف المرسل: تكواشت رانية ، الإيميل: Takouachet.rania@univ-jijel.dz

. مقدمة:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية من المصطلحات التي لازال جدلا حولا بين معظم التنمويين، حيث أصبح موضوع اهتمام باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع و الاقتصاد و السياسة و الإدارة في الآونة المعاصرة، و لا يقتصر الأمر على الاهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم و صناع القرار و التنفيذيون نظرا لكونها تهدف الى تطوير الريف و سكانه فالتنمية كما أشار اليها الباحثون التنمويون هي من الانسان و له و تعود عليه مما يعزز الاعتماد على الذات و يزيد من القدرة الإنتاجية للأفراد ، كما يعتبر جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة و تحتل أمية خاصة بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم خاصة في الدول النامية و انطلاقا من هذا قامت الحكومة الجزائرية بانشاء العديد من الأجهزة المقاولاتية التي تهدف الى دعم و تشجيع الاستثمارات المحلية من خلال تقديم تسهيلات للحصول على قروض لخلق مناصب عمل و القضاء على البطالة و أيضا الوصول الى تنمية الشاملة يتطلب العمل على تدعيم التنمية الريفية من خلال تمويل قطاع الفلاحة.

وانطلاقا مما يسبق يمكنا طلح الإشكالية التالية

كيف تساهم الأجهزة الإدارية للمقاولاتية في التدعيم التنمية الريفية في الجزائر؟

و انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

-ما هي الأجهزة المقاولاتية في الجزائر؟

-ماذا يقصد بالتنمية الريفية؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية مطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

-تتمثل الأجهزة المقاولاتية في الجزائر فيما يلي: الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC ، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، تقديم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI) ، صندوق الوطني للاستثمار الجزائري (fni).

-يقصد بالتنمية الريفية تحسين مستوى المعيشة مجموعة كبيرة من السكان الريفين ضعيفي الدخل، مع الحرص على مساهمتهم على حفاظ على مستويات التنمية المحرزة.

- تساهم الأجهزة المقاولاتية في تمويل سكان الريف و تحسين مستواهم المعيشي مما يحقق التنمية الريفية للبلد.

أهمية وأهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الأجهز المقاولاتية في تدعيم التنمية الريفية في الجزائر و كذلك تهدف الى الالمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من التنمية الريفية و الأجهزة المقاولاتية و ابراز مهام كل جهاز و بعض الاحصائيات لتمويل القطاع الزراعي.

منهجية الدراسة: اعتماد الباحث على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع (الكتب و المقالات و الملتقيات...) التي تناولت موضوع البحث و ذلك بهدف رسم اطار متكامل لتحديد مدى مساهمة و فعالية الأجهزة المقاولاتية في تدعيم التنمية الريفية في الجزائر.

1- تعريف التنمية الريفية ومبادئها الأساسية

أ- تعريفة التنمية الريفية

عرف UMA LE LEتنمية الريفية بأنها عملية تحسين مستوى المعيشة مجموعة كبيرة من السكان الريفين ضعيفي الدخل، مع الحرص على مساهمتهم على حفاظ على مستويات التنمية المحرزة.[1] وتعرف أيضا: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و حماية الموارد

المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير متجددة من النضوب[2]

كما عرفها البنك الدولي عام 1974 بأنها استراتيجية نمو موجهة نحو مجموعة سكانية محددة هم الفقراء الريفيون من المعدمين وصغار الفلاحين وبالتالي فإن التنمية الريفية تتطلب أن تكون مواجهتها لأسباب الفقر و الإزدواجية في المناطق الريفية شاملة لكل الأسباب.

كما يمكن القول إن التنمية الريفية هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية؛

ومنه فإن التنمية الريفية هي مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ق ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتتجسد مظاهرها في: سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية؛ ومن العلماء من اعتبر التنمية عملية اجتماعية مستهدفة لمواجهة الفقر الريفي وتدهور الغذاء الذي يعانيه سكان الريف وفي العالم النامي وكذلك انخفاض مستويات معيشة الجماهير ذات الدخل المنخفض وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات...[3]

ب-المبادئ الأساسية لتنمية الريفية: تتمثل فيما يلي: [4]

- المشاركة المجتمعية
- العمل الأهلي
- ترقية المجتمع الريفي بأبعاده المختلفة
- تعزيز المجتمع المحلي

2-أهمية وأهداف التنمية الريفية:

أ- أهمية التنمية الريفية:

تنبع أهمية التنمية الريفية مما يلي: [5]

- ارتفاع نسبة سكان الريف
- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية
- انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنه في المدن: التعليم- الصحة- إسكان.... الخ
- استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية الى مدينة
- نجاح أهل المدن في اجتذاب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة

وبناء على ما سبق فان التركيز على العملية التنموية الريفية يشمل موضوعين هامين(التنمية الريفية المتكاملة و التنمية الريفية المستدامة).

ب-أهداف التنمية الريفية

التنمية الريفية ترمي الى تحقيق الأهداف التالية:[6]

- مكافحة هجرة الريف وتحقيق التنمية في الريف التي تؤمن لريفي فرصة العمل وخدمات السكن، التعليم، الصحة، الماء، الطاقة والموصلات، سوف تؤدي الى عدم الهجرة،
- توزيع الثروة والسلطة: ان الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات ولهم الحق في ثروات وخيرات الوطن كغيره من المواطنين،
- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: يعد تنمية الريف عنصرا أساسيا من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية

بحكم العلاقة الوثيقة بين القطاع الاقتصادي وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء،

- تعزيز أهداف السياسة الوطنية: ان التنمية الريفية مغزى سياسي لخلق الوفاق ما بين الانسان والأرض أي وطن

3-متطلبات وأبعاد التنمية الريفية

أ-متطلبات التنمية الريفية

تتطلب عملية تنمية المجتمع الريفي مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تناولها معظم المنظرين في التنمية الريفية،ومن هذه المتطلبات نذكر مايلي: [7]

- ✓ **لامركزية التخطيط للأنشطة:** وهذا يتسق مع برنامج التنمية الريفية المتكاملة القائم على المشاركة الشعبية المحلية، بدأ من وضع الأولويات وتحديد الأنشطة والتخطيط والتنفيذ والتقييم
- ✓ **المشاركة الشعبية:** (إشراك المواطنين) إن التنمية الريفية تعتمد على تكاثف الجهود الشعبية على مختلف المستويات؛ من خلالها يعبر المستفيدين عن احتياجاتهم ويسعون لحماية مصالحهم وزيادة خبارتهم، كما أن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات ومساندة الأهالي لهذه العميات دعمها
- ✓ **بناء الأقاليم الريفية:** في إطار مناطقها الجغرافيا مع دارسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة، وفقا لحاجات المجتمع، تضمن وزنا خاصا لكل إقليم؛
- ✓ **إعتماد على المدخل التكاملي:** إن التنمية الريفية تعتمد على التكامل والترابط بين كل القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن كل جزء فيه مهم للآخر وأن هذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل وهي القرية، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين الجهود الحكومية (ممثلة في الجماعات المحلية) والأهلية (ممثلة في الجمعيات الأحياء والقرى والمجتمع المدني المحلي) من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية.
- ✓ **الارتقاء بمستوى المنظمات الريفية:** حيث ينبغي أن يكون في متناول كل فلاح ومزارع الحصوص على قروض ميسرة ومستلزمات الانتاج ذات التكنولوجيا الحديثة وبرامج تسويق محاصيلهم يجاد المناخ التنموي الملائم وتهيئة جميع الظروف المحلية. هذا، بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي والمستمر للمشاريع التنموية الريفية، والدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الشباب والمرأة الريفية ومحاربة الفساد والمحسوبية، ومشاركة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا بناء علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبية والتأكيد على مشاركة أفراد المجتمع الريفي في كل مراحل وعمليات التنمية القروية والريفية.

ب-أبعاد التنمية الريفية المستدامة

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة وهي: [8]

-بعد التنمية الاجتماعية: الذي يهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم. إن العدالة الاجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات الريفية وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد وزيادة مشاركتهم في كل عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق بهم و بإقليمهم المحلي.

-بعد التنمية الاقتصادية: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادي والاجتماعية والثقافية. والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية

للإقليم وجعله إقليما قابلا للعيش، بالإضافة إلى العمل على زيادة إنتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مربح يؤدي لزيادة دخل العائلات الممتهنة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت.

-بعد التنمية البيئية: تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء، والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد وترشيد تعامله مع، الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان مفرداتها المختلفة.

- بعد التنمية البشرية: والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات وذلك حسب تقرير PNUD حول التنمية العالمية الذي اعد سنة2001، والذي أكد على دور التنمية يكمن في توسع إمكانيات كل فرد في اختيار الحياة التي تناسبه، هذا المفهوم يتعدى بكثير المتعلق بالنمو الاقتصادي. فالتنمية ما هي في الواقع إلا وسيلة لزيادة خيارات الإنسان.

-بعد التنمية الثقافية: وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى تعزيز القيم والثقافات المحلية الإيجابية.حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية، التصورات، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الإبداعية، بإضافة الى نوع وأسلوب الغذاء.

4-استراتيجيات التنمية الريفية:

تختلف عملية التنمية باختلاف الاستراتيجية والسياسة المتبعة فهناك أربعة نماذج في إطار استراتيجية التنمية الريفية، الأول النموذج الإصلاحي، والثاني نموذج الاقتصاد الحر، الثالث نموذج التكنوقراط، الربع نموذج الراديكالي، وتختلف وتتشابه هذه النماذج باختلاف وتشابه السياسات واستراتيجيات التنمية الريفية المتبعة فيها والجدول التالي يبين ذلك: [9]

الجدول رقم (01): استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة

استراتيجية التنمية الريفية المستدامة	الأهداف الرئيسية	المستفيدون الرئيسيون	أشكال المسيطرة لامتلاك الأرض	الأمثلة من دراسات الحالة
التكنوقراطي	زيادة الانتاج	النخبة من ملاك الأراضي	المزارع الكبير	الفليبين -البرازيل- ساحل العاج
الإصلاحي	إعادة توزيع الدخل والثروة و زيادة الانتاج	متوسط الفلاحين وبعض صغار المزارعين و بعض الحرفيين	المزارع العائلية والتعاونيات	تنزانيا- مليزيا-سيريلانكا- مكسيك- مصر.
الراديكالي (جماعي)	التغير الاجتماعي-إعادة توزيع السلطة السياسية والثروة و الإنتاج	صغار الفلاحين وعمال المعدومين	تعاونيات الجماعية و مزارع الدولة	الصين- فيتنام -كوبا
السوق الحر	زيادة الإنتاج وتوجه الفائض للتنمية	كبار المزارعين الرأسماليين في المناطق الريفية	المزارع المملوكة لكبار المزارعين	أندونيسيا- بنغلادش- كوريا الجنوبية

المصدر: هاشمي الطيب، (2014): التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص ص37-38.

-نموذج الاقتصاد الحر: ركز على تحسين الوارد الغذائية كما و كيفا بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية و رفع معدلات الإنتاج و الاستهلاك في كل منطقة بحيث يمكن للقروي و استرته من انتاج قدر من طعام يفوق استهلاكهم الأسري و بيع فائض استهلاك، مما يؤدي الى مضاعفة دخل المزرعة، و على مدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو و الرفاهية الاقتصادية من خلال اعتماد على التجارة الزراعية ، ووفقا لهذه الاستراتيجية ان التنمية الريفية تأخذ معيار اقتصاد السوق النموذج، و قد كان الأخذ بهذه السياسة في بعض المجتمعات الريفية خطأ جسيما كما حدث في أندونيسيا عند اتابعها لسياسة Bocking Winners التي جعلت الريف محتكرا لفئة الأثرياء و المتعلمين.

-النموذج الإصلاحي: يشير الى مجموعة من وسائل السياسة الزراعة التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف من جهة، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، و يمثل هذا النموذج حلا وسطا بين نموذج التكنوقراط و النموذج الراديكالي و يأخذ أشكالا مختلفة، الا أنها في الحقيقة محاولات معقدة و شديدة التركيب لإعادة توزيع الدخل و السلطة، كما أن هذه السياسات التي يحملها النموذج لم تمس من الناحية العلمية و يضل وضع الكتاب و المخططين و الحكومة بعيدا عن الوضوح

-النموذج الراديكلي (الجماعي): يشير الى أغلبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي مصادر لمحدودة و الغير قادرة على تأمين منتجاتهم، و هم في غالب أميون و ضعفاء بحاجة الى الحماية و الى الترابط كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين نموذج الإصلاحي و نموذج الراديكالي ، اذ أن كلاما يعتبران أن الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف الى زيادة الإنتاجية و بالرغم من أهمية هذا النموذج الأأن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية و الفشل الأخرى ، يدل على أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكن على أساس مفهوم سليم لإمكانياته ، كما أنه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد و المجموعة، و لم ينجح كذلك في وضع السياسات و الأدوات الملائمة في تطوير إنتاجية العمل و رأس المال ، كما أن نجاح هذه الأفكار في بعض المجتمعات الأفريقية و الاسيوية كان مرتبطا بظروف محددة منها الاستفادة من بعض التكنولوجية المحلية البسيطة ، و الاعتقاد أنها السبيل الوحيد للوقوف أمام مستغل كقوة منافسة للتجارة و يتبنى هذا النموذج أشكال الاشتراكية و يرفض الرأسمالية

-النموذج التكنوقراط: يركز على التكنولوجيا و السياسة السعرية بوصفها عنصرين أساسين للتنمية الريفية ، و تبني معظم الدول النامية هذا النموذج، و الهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاجية الزراعية، كما يحافظ على تباين في الدخل ، و يميل الى تحقيق المزيد من الربح.[10]

5-مقومات ومعيقات وسبل تفعيل التنمية الريفية:[11]

أ-مقومات التنمية الريفية:

تتلخص العناصر والمقومات الأساسية للتنمية الريفية فيما يلي:

- زيادة النتاج الزراعي
- توسيع فرص العمل لسكان الريف
- تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل بين سكان الريف
- تحسين الخدمات العامة في الريف كصحة والتعليم والخدمات المجتمعية
- التوعية السياسية لسكان الريف والمشاركة في صنع القرارات على المستوى المحلي
- رفع كفاءة ومهارة سكان الريف في مجالات الإنتاج.

ب – معيقات التنمية الريفية: ظل الريف خاصة في الدول النامية في حالة من التخلف بسبب العزلة المكانية فأصبح كل الاهتمام منصبا على المدن وسبب يعود الى أن خطط التنمية الذي اتبعه كانت تعاني من بعض المشاكل الناجمة عن فوارق العديدة بين مدن والريف تمثلت فيما يلي:

- قسوة الظروف الطبيعية التي تواجه الفلاح وعجز رسائله التقليدية عن تقليل من أخطارها مثل الفياضات، وموجات الجفاف والبرد والحر، وحتى الآفات والأمراض التي تصيب محاصيلها
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغير في نظام الحكم وتباين في السياسات التي تتبعها المؤسسات من وقت لأخر كلها معوقات لجهود التنمية
- تأرجح رغبات الفلاح بين الإنتاج الزراعي لسد الحاجات الغذائية أو للمحاصيل النقدية المصدرة للخارج فالزراعية لا هي معاشيه ولا تجارية

- حدوث نقص في الأيدي العاملة سكان الأرياف الى المدن سعيا الى حياة أفضل
- نقص القيادات المتعلمة فمن المعروف أن فرص تحقيق الطموحات في الريف محدودة فمؤسسات التعليمية محدودة المستوى فضلا عن هجرة القيادات المتعلمة من الريف تجعل المجتمع الريفي يفقد عنصرا مهما من عناصره هو قدرته على ارتقاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبتالي غيابها الى تخلفها اقتصاديا واجتماعيا
- البطء الشديد في تطوير أساليب الإنتاج المحلي وغالبا ما تأتي الابتكارات من الخارج ويكون هدفها تحقيق فوائض في انتاج الريف.

ج-وسائل تفعيل التنمية الريفيّة توجيه السياسات الحكوميّة للاهتمامِ بالتنمية الريفيّة

تتمثل وسائل تفعيل التنمية الريفيّة توجيه السياسات الحكوميّة للاهتمامِ بالتنمية الريفيّة: [12]

- تقديم الدعمِ الكامل من أجل نجاحها في تحقيقِ أهدافها. تعيين هيئة إداريّة من سكان الريف: والتي تعملُ على إدارةِ الشؤون المحليّة والعامّة في المجتمع الريفي، ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإدارية: مجلس البلدية، ودائرة المختار.
- تخصيصُ منحةٍ مالية تمويليّة للريف: تساهمُ في دعمِ اقتصاده وتنميته في كافةِ المجالات العامّة.
- العملُ على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف: التي تهتمُ بمتابعةِ مجالاتٍ محددة في مجتمع الريف، مثل: المؤسسات الزراعيّة التي توفرُ الدعم للمزارعين.
- دعم دور الهيئات الخاصة والدوليّة: وذلك من خلال تأسيس فروعٍ لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير مجموعةٍ من الخدمات لسكان الريف، مثل: الملاعب الرياضيّة، والمكتبات العامّة، والمراكز الصحيّة، وغيرها.

المحور الثاني: نظرة عامة عن الأجهزة الإدارية للمقاولاتية في الجزائر .

1-تقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي ،كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم .

كما كلف الصندوق CNAC بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 153/03 المؤرخ في 06 ديسمبر2003، تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة.[13]

كيفية التمويل

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر 30 -50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد.[14]

يقدر المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة (10) ملايين دينارا جزائريا.

نمط التمويل ثلاثي الأطراف يتم حسب مستويين إثنين (2) هما:[15]

المستوى الأول: حد استثماري تُساوي قيمته أو تقل عن خمسة (05) ملايين دينارا جزائريا:

- ✓ مساهمة شخصية بـ1 %من المبلغ الإجمالي للاستثمار،
- ✓ قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 29 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

المستوى الثاني: حد استثماري تزيد قيمته عن خمسة (05) ملايين دينارا جزائريا و تقل أو تعادل عشرة (10) ملايين دينارا جزائريا:

- ✓ مساهمة شخصية بـ 2 %من المبلغ الإجمالي للاستثمار،

✓ قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 28 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

مبلغ القروض البنكية تُمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. ويضمن الجهاز عملية المرافقة. التي مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها. يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية: [16]

مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.

المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 إلى 29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الضرائب البنكية .

المساعدة في الحصول على التمويل

البنك (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض.

يقدم الجهاز صيغتين في التمويل:

- مختلطة: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- الثلاثي: المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

-المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع؛

-الوكالة :من 28-29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع ،قرض على شكل هبة

-البنك : 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

مهام ANSEJ هي:[17]

- دعم وتقديم المشورة ومرافقة المروجين الشباب في إنشاء الأنشطة.
- إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية للمروجين الشباب فيما يتعلق بأنشطتهم.
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك ، الضرائب ، CNAS و CASNOS ، إلخ).
- تطوير شراكة مشتركة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار - القطاعات المختلفة.
- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المروجين الشباب.
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتشجيع إنشاء وتوسيع النشاط.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) :

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل .[18]

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة، عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف[19]

أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:[20]

أ- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- ✓ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في االبيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- ✓ رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- ✓ تنمية روح المقاولتية ، لتحل محل الاتكالية ، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- ✓ دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.
- ✓ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- ✓ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ب-مهام الوكالة

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج .
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد .
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل .
- تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

4-تقديم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01المؤرخ في أبريل2001 و متعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار APSI و هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنين و الأجانب على حد سواء و تعتبر هذه الوكالة أداة الأساسية لتعريف بفرص الاستثمار القائمة و الترويج بها و استقطاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة [21]و تهدف الوكالة الى تشجيع و تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات من خلال خدمات التي تقدمها مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، و ذا كله من أجل تخفيض من نسبة البطالة كما تهدف الوكالة الى تحقيق و تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع [22]

مهام الوكالة:

من بين المهام العديدة للوكالة نذكر تلك المتعلقة:[23]

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمار بالجزائر وفي خارج.
- تسليم قرار منح المزايا في إطار منظومة تشجيع الاستثمار.
- مساعدة المستثمر في انجاز مشروعه الاستثماري.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على مجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية.

5- تقديم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[24].

و يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[25].

مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة وأكد ممثل عن المؤسسة السيد تمام لقصبة تريبون أن مشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الرفع من سقف التمويل ،ونحن في الصندوق نقوم بالمرافقة والنصيحة لأصحاب المؤسسات التي تم تمويلها من طرف الوكالة الوطنية لدعم الشباب وغيرها من الوكالات حتى لا يكون هناك خلط في سير الأجهزة « كما أبدت المؤسسة للمقاولين الحاضرين خلال الملتقى فتح أبوابها لهم[26].

ولكن لن يتمكن صندوق ضمان القروض من تحقيق مهامه إلا بمؤازرة من شركائه البنوك العمومية والخاصة، باعتبارهم فاعلين

أساسيين في تمويل الاقتصاد وشركاء في المخاطرة، وهذه العلاقة والعمل المشترك يرتكزان أساسا على ثقة متبادلة واحترافية نموذجية وشفافية في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن هذا الموقع الالكتروني الجديد يمثل أساسا صلباً لسياسة التقارب التي ينتهجها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أصحاب المشاريع، وذلك من خلال اتصال إعلامي يعرض نشاطات الصندوق، واستماع مستمر للمستثمرين بهدف تحسين الميكانيزمات وتحقيق الأهداف المسطر[27]

6-صندوق الوطني للاستثمار الجزائري FNI:

مؤسسة مالية عمومية متخصصة، مهمتها تمويل الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الوطنية، تم انشائها سنة 1963تحت المسمى الصندوق الجزائري للتنمية(CAD) مر الصندوق بعدة تغيرات هيكلية كان اخرها سنة 2011بموجب قانون المالية التكميلي رقم 11-11 الذي غير تسميته الى " الصندوق الوطني للاستثمار FNI".[28]

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للجوانب الخاصة ب "الربح" و "تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة.

وصناديق الاستثمار الولائية جاءت تطبيقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009، أنشأت الحكومة 48 صندوق استثمار يخص جميع الولايات حيث أوكلت إدارتهم لصالح حساب الدولة، وبموجب الاتفاقات الموقعة مع وزارة المالية تم تعيين ثلاثة (3) شركات رأس المال الاستثمار وفرعين للبنكين في طور الإنشاء.[29]

مهام الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري FNI:

تتمثل المهام الرئيسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للاستثمار، على الخصوص في ما يلي:

العمليات المالية للقطاع الاقتصادي:

- تمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية.
- الشراكة مع مؤسسات القطاع العام و / أو المستثمرين الأجانب لإنجاز مشاريع التنمية.
- تعزيز تمويل البنوك المحلية اللازم للمشاريع الكبرى.
- توفير الضمانات
- يكون تدخل الصندوق الوطني للاستثمار في شكل قروض مباشرة، والتمويل المشترك مع المصارف أو من خلال المشاركة في رأس المال.

ويتمثل أحد أهداف الصندوق الوطني للاستثمار في توفير التمويل للمؤسسات على المدى الطويل وبشروط مواتية لتمكينها من تخفيض عبء تمويل المشاريع وزيادة مردو ديتها.

للقيام بذلك، وبالإضافة إلى أمواله الخاصة، فإن الصندوق الوطني للاستثمار يمكنه تعبئة موارد إضافية من خلال القروض والسلفات المقدمة من الخزينة العمومية أو استخدام سوق السندات مع أو من دون ضمانات الدولة.

تمويل مشاريع التجهيز العمومي:

يتصرف الصندوق الوطني للاستثمار بوصفه المحاسب المكلف والمراقب المالي.

ويتم تمويل هذه المشاريع المدرجة في ميزانية الدولة من خلال المساهمات النهائية أو هي التي يغطيها تمويل مشترك (الميزانية / الخزينة).[30]

المحور الثالث: الاحصائيات لقروض الممنوحة من طرف بعض الأجهزة الإدارية للمقاولاتية لقطاع الزراعة لدعم التنمية الريفية

الجدول رقم (02): يبين احصائيات مساهمة كل من الأجهزة المقاولاتية في دعم التنمية الريفية (من تاريخ الانشاء الى غاية 2020)

الأجهزة الإدارية للمقاولاتية	CNAC	.ANSEJ	ANGEM	ANDI	FGAR
عدد القروض الممنوحة	17917	133489	112880	1342	4
%	12.92%	15%	14.08%	12.20%	0.2%
القيمة بمليون دينار جزائري	71395.46	54 615	540775	260750	70366.39
%	12.92%	15%	14.48%	1.82%	0,1%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع التالية:

- https://www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles/
- http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395
- http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques
- https://fgar.dz/portal/ar/statistiques
- تلي سيف الدين، (2019): تقييم دور هياكل التمويل و الدعم في انشاء و موافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر دراسة حالة (ANSEJ) و (CNAC) (2002-2016)، مجلة افاق العلمية، المجلد 11، (العدد02)، ص ص 309-311
- https://fgar.dz/portal/ar/statistiques

https://www.angem.dz/ar/home.php

الشكل رقم (01): عدد القروض الممنوحة من طرف أجهزة المقاولاتية للقطاع الزراعي في الجزائر (من تاريخ الانشاء الى غاية 2020)

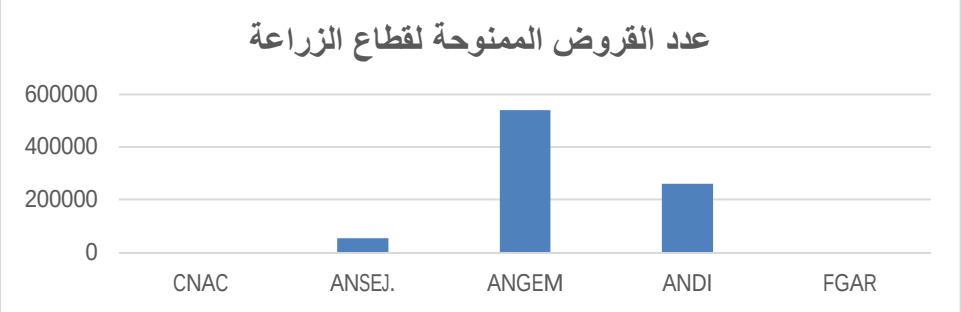

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الشكل رقم (02): قيمة القروض الممنوحة من طرف الأجهزة المقاولاتية الى القطاع الزراعي (من تاريخ الانشاء الى غاية 2020)

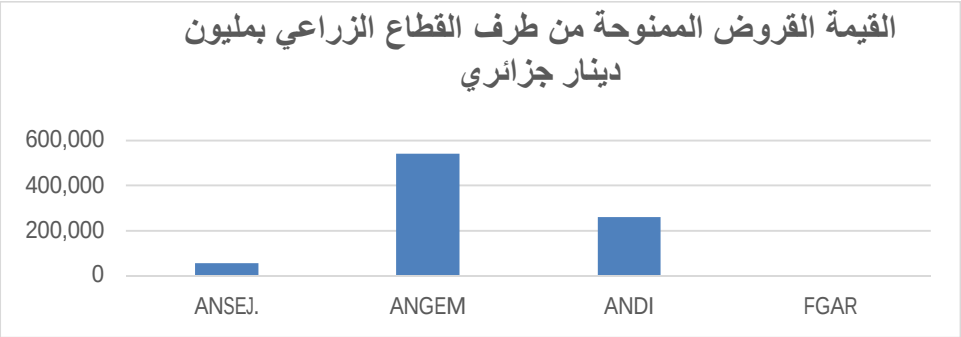

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الشكل رقم (03): عدد مناصب التي توفرها الأجهزة المقاولاتية في القطاع الزراعي (من تاريخ الانشاء الى غاية 2020)

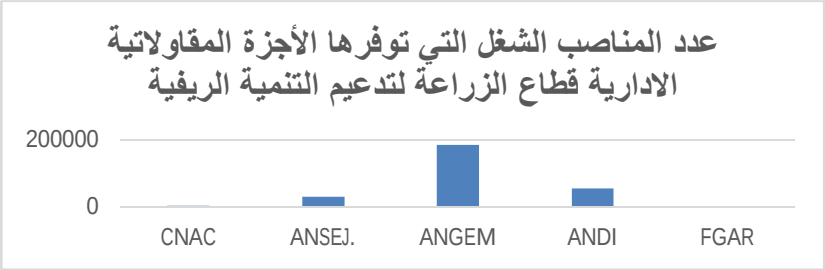

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن جميع أجهزة المقاولاتية تدعم التنمية الريفية من خلال منح قروض و دعم القطاع الزراعي و القضاء على مشاكل البطالة و الفقر مما يساعد على التنمية الريفية و نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) فان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) تدعم بشكل كبير بقيمة 540775مليون دج و بالنسبة 14.48% و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) تدعم بمبلغ 260750 بنسبة 1.82% و بلغت عدد القروض الممنوحة ب1342 بنسبة 12.20%و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) تدعم بمبلغ 615 54 مليون دج و بنسبة 15%و بلغت عدد القروض الممنوحة من طرفها ب 133489 و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) تدعم بميلغ 71395.46 مليون دج أي بنسبة12.92%و بلغت القروض ممنوحة من طرفها ب 17917 و بالنسبة لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) فيدعم ب 70366.39 مليون دج أي بنسبة 0,1% و بعدد مشاريع تبلغ عددها 4 مشاريع.

خلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن التنمية الريفية هي عملية تحسين مستوى المعيشة مجموعة كبيرة من السكان الريفين ضعيفي الدخل، مع الحرص على مساهمتهم على حفاظ على مستويات التنمية المحرزة تهدف الى مكافحة هجرة الريف وتحقيق التنمية في الريف التي تؤمن لريفي فرصة العمل وخدمات السكن، التعليم، الصحة، الماء، الطاقة والموصلات، كما تهدف الى توزيع الثروة والسلطة و تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية بإضافة الى تعزيز أهداف السياسة الوطنية و تسعى الحكومة الى تدعيم التنمية الريفية من خلال مجموعة من سبل و التي من بينها أجهزة المقاولاتية و مثتمثلة في " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) الذي يساعد في تقليل من البطالة و توفير مناصب عمل لأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين (50-35سنة) و بتالي تقضي على مشكلة البطالة و الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) التي تساعد على توفير مناصب عمل لشباب الذين يتروح سنهم ما بين (35-19سنة) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) التي تهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف و الذي تبينت من خلال احصائيات أنها تساهم بشكل كبير في دعم القطاع الفلاحي و منه تدعيم التنمية الريفية

والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) التي تهدف الى تشجيع و تطوير الاستثمار في مختلف القطاعات من خلال خدمات التي تقدمها مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها، و ذا كله من أجل تخفيض من نسبة البطالة فهي تدعم أيضا التنمية الريفية من خلال منح قروض لقطاع الزراعي والصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) الذي يسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتالي يساعد على خلق فرص عمل و يدعم التنمية الريفية وا أخيرا لصندوق الوطني للإستثمار FNI الذي يساهم تمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية. و يوفر ضمانات و منه فان كل هذه أجهزة المقاولاتية تدعم بشكل كبير التنمية الريفية.

الهوامش:

[1]دريدي منير، حروش سلمى، (2017): أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفيةفي الجزائر، مجلة الأبحاث و دراسات التنمية، (العدد6)، المدرسة العليا للعلوم السياسية، ص 83.

[2]بوخدوني توفيق، (2016): معيقات و مشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري دراسة لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل، مجلة افاق للعلوم، (العدد05)، ص 278.

[3] بن فرج زوينة، بن ضيف خليصة، (2018): التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من اليات الناجحة لاستقرار الاقتصاد الوطني عرض تجربة ولاية برج بعريريج ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، (العدد03)، جامعة مسيلة، ص ص 365-366.

[4] مُحَّد علي إسماعيل أدم، (2018): دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية في السودان، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص 60-61.

[5]علا عزام إبراهيم الجبارة، (2017): التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطى الغربية، مذكرة ماجستير، كلية الهندسة و تكنولوجيا المعلومات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص28.

[6] بن عيادة فريدة (2018): الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، (العدد3)، جامعة مدية، ص 249.

[7] فوزي بن عبد الحق، (2018): دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، (العدد02)، كلية علوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بليدة، ص ص 115-116.

[8] فاروق أوشن، (2015): تقييم اثار تنفيذ المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، (العدد02)، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 152-153.

[9] هاشمي الطيب، (2014): التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 37

[10]نفس المرجع، ص ص 38-39.

[11] أبو بكر بوسالم، فاطمة بودرة، (2017): دور متطلبات التنمية الريفية من الإقلاع من مستوى الفقر في ظل التوجهات الدولية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (العدد10)، ص ص 44-45.

[12] https://mawdoo3.com/مفهوم - التنمية - الريفية - de 25/01/2020 à 18.36.

[13]زكرياء مسعودي، حميداتو صالح، زلاسي رياض، (2012): دور اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع الإشارة الى تجربة صندوق الزكاة في الجزائر، ملتقى وطني حول استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص 10.

[14] http://www.mdipi.gov.dz/الصندوق-الوطني de 27/01/2020 à 13.42.

[15] https://www.cnac.dz/p1a/pr%C3%A9sentationa.htm de 27/01/2020 à 13.37.

[16] http://www.mdipi.gov.dz/ de 25/012020 à 17.25.

[17] http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej de 25/01/2020 à 18.00

[18] https://www.angem.dz/ar/article/presentation/ de 25/01/2020 à 17.33.

[19] مصطفى طويطي، ليدية وزاني، (2017): تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، (العدد07)، ص 92.

[20] https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ de 25/01/2020 à 13.50.

[21]بوحفصي عبد الله، (2017): هيئات دعم تشغيل الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI في فترة 2002-2017، مجلة الحوار الفكري، مجلد13، (العدد15)، جامعة الأدرار، ص ص 724-725.

[22] بوفاتح بلقاسم، (2018): دور الوكالة الوطني لتطوير الاستثمار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2002-2017، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية،المجلد1، (العدد1)، ص22.

[23] http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi de 25/01/2020 à 14.24.

[24] https://fgar.dz/portal/ar de 25/01/2020 à 17.52.

[25] https://chance-invest.blogspot.com/2019/07/fgar.html de 27/01/2020 à 15.24.

[26] http://casbah-tribune.com/ deصندوق-ضمان القروض - الصغيرة- متوسطة - المؤسساتde 27/01/2020 à 16.02.

[27] حوحو فطوم، عيساوي سهام، ومان رفيعة، (2017): هياكل دعم و تمويل لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى وطني بعنوان: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائريومي 06 و 07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة شهيد حمه لخضر، ص 17.

[28] بوقفة أحلام، بعلوج عبد العيد، (2017): دور رأس المال الاستثماري في تنويع مصادر التمويل في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، (العدد04)، الجلد1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، عبد حميد مهري، ص 208.

[29] https://chance-invest.blogspot.com/2019/04/fni1.html de 25/01/2020 à 18.14.

[30] https://www.fni.dz/fni/?q=ar/المهام.html de 27/01/2020 à 16.23.